أحمد ناصيف

تدابير المنظمات الإنسانية السورية للحماية من تبعات المحاسبة زمن الحرب

دراسة تطبيقية حول التدابير والإجراءات المعززة التي تتبعها المنظمات الإنسانية

مركز إدراك للدراسات والاستشارات
IDRAK CENTER FOR STUDIES & CONSULTATIONS
IDRAK

تدابير المنظمات الإنسانية السورية للحماية من تبعات المحاسبة زمن الحرب

دراسة تطبيقية حول التدابير والإجراءات المعززة التي تتبعها المنظمات الإنسانية العاملة في الشأن السوري للحماية من تبعات المحاسبة والمساءلة زمن النزاعات المسلحة

أيار/مايو 2020

أحمد ناصيف[1]

مركز إدراك للدراسات والاستشارات
IDRAK CENTER FOR STUDIES & CONSULTATIONS

[1] باحث في الإدارة المالية والمجالات ذات العلاقة، مهتم بالأبحاث والقضايا المرتبطة بمنظمات المجتمع المدني.

خلاصة 3

المقدمة 4

إشكالية الدراسة 6

فرضيات الدراسة 7

أهداف الدراسة 7

أهمية الدراسة 7

منهج الدراسة 8

أولاً: الإفصاح والشفافية والمساءلة في منظمات المجتمع المدني 10

2-1 أسباب الفجوة بين الإفصاح الفعلي وبين متطلبات جودة الإفصاح 12

ثانياً: الاتفاقيات الدولية 14

2-1: المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة 14

2-2:اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 14

2-3:الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد 15

2-4:منظمة الشفافية الدولية 15

2-5:قانون قيصر 15

2-6: المعايير الدولية التي تعزز التزام المنظمات بعدم تمويل الإرهاب 16

أولاً: مجتمع الدراسة وعينتها 18

ثانيا : أداة الدراسة 18

ثالثا: المعالجة الاحصائية 18

رابعاً : وصف خصائص العينة 19

خامسا : عرض البيانات وتحليلها 24

النتائج 39

توصيات 43

خلاصة

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع البنية الداخلية للمنظمات السورية في مجال المساءلة والشفافية والإجراءات والتدابير المتخذة لحمايتها من المحاسبة والمساءلة.

وجدت الدراسة بأن المنظمات السورية لديها العديد من الأنظمة والسياسات والإجراءات التي تلتزم بها والتي من الممكن أن تساعد في حمايتها من المحاسبة والمساءلة وتلتزم بالمبادئ والمعايير الإنسانية،

ولكن مايزال لديها قصور في الإفصاحات المالية، وهناك حالة من الضبابية لدى معظم العاملين في المنظمات السورية حول امكانية تعرضهم للمحاسبة والمساءلة مستقبلاً، كما أنهم غير متأكدين فيما إذا كانت إدارتهم(إدارة المنظمة التي يعملون فيها) قد اتخذت إجراءات معينة للحماية من التعرض للمساءلة.

توصي الدراسة بضرورة تطوير قدرات وإمكانيات المنظمات السورية في مجال المساءلة والشفافية بما يمكنها لاحقا من ممارسة دور رقابي على مؤسسات القطاع العام.

المقدمة

شهد المجتمع المدني السوري تحولات كبيرة بعد عام 2011 إثر الحراك الذي اندلع في آذار 2011، وتأسست العديد من منظمات العمل المدني المعنية بالشأن السوري وتمركزت في دول الجوار مثل تركيا والأردن ولبنان وغيرها.

معظم هذه المنظمات تعمل بدوافع ومحركات انسانية ومجتمعية وتنموية، في ظروف توصف بالمعقدة و الصعبة والحساسة وسط حاجة كبيرة جداً يفوق قدرة عملها وطاقتها.

لكن مرونة هذه المنظمات وقدرتها على التكيف في العمل في عدة مناطق وتحت ضغط الجهات المسلحة والأمنية المتعددة أمر جدير بالاهتمام والتقدير. إذ لعبت المنظمات دوراً تجاوز دورها التقليدي في المساهمة في الشأن العام لتغطي تقديم الخدمات وتأمين فرص عمل ولعب دور اقتصادي، وقد أدّت هذه المشاركة الفاعلة إلى أن أصبحت هذه المنظمات صاحبة دور أساسي في تحديد مستقبل البلاد وأصبحت جزءً من مباحثات الانتقال السياسي وجهود عملية السلام وإعادة الإعمار.

من ناحية أخرى تقوم المنظمات بدور لا غِنَى عنه في تعميق القيم والغايات السامية في المجتمع وفي تحويل الأخلاق والنيات الحسنة إلى أعمال نبيلة، ولهذا يجب على هذه المنظمات أن تطبق هذه المبادئ على نفسها أولاً، من خلال العمل على تعزيز آليات الإفصاح والشفافية والمساءلة من خلال التقارير و البيانات والمعلومات التي تقدمها وتنشرها هذه المنظمات.

كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن المحاسبة والمساءلة لرموز النظام وكافة أطراف الصراع في سوريا، ومنظمات المجتمع المدني أحد الأطراف التي يشار إليها ضمن الصراع نظراً للدور الكبير الذي تلعبه في ظل غياب دور مؤسسات الدولة وبسبب حجم الأموال التي تتلقاها في مجالات عدة (الغذاء والمأوى -الحماية والتعليم - الصحة -التنمية وبناء السلام ...الخ)،

فرضت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد عام 2003 بموجب المادة 6 منها على الدول المنضوية تحت لوائحها بضرورة إنشاء هيئة أو عدة هيئات لمنع الفساد ومكافحته، ونتيجة لظروف الصراع على الأرض في سوريا غاب دور هذا النوع من الهيئات، وبالتالي بَقيَ موضوع المحاسبة والمساءلة متروك لما بعد انتهاء الصراع والاتفاق على حل سياسي.

تحاول هذه الدراسة كشف واقع الإجراءات والتدابير التي اتخذتها المنظمات السورية لحماية نفسها أثناء عمليات المساءلة الوطنية الشاملة في حال وقوعها، هذه التدابير التي تشمل العديد من الإجراءات منها تعزيز الشفافية والإفصاح والحاكمية الرشيدة وغيرها من الإجراءات التي عمدت هذه الدراسة من خلال استبيان مناسب، إلى قياسها، من خلال وجهة نظر العاملين والقائمين على هذه المنظمات بمختلف مستوياتهم الإدارية (العينة المستهدفة).

إن أهمية هذه الدراسة تأتي من أهمية تعزيز إجراءات الشفافية والمساءلة في المنظمات السورية التي تعمل من الخارج وذلك للحفاظ على سمعة حسنة لها وبناء الثقة بها من قبل المجتمع وكذلك من أهمية إشراك المستفيدين في عمليات المساءلة للمنظمات الانسانية مما يساعد على رفع الوعي المجتمع بدوره في عملية مكافحة الفساد والهدر في المال العام للمساهمة في توجيه الأموال لمشاريع بناءة ذات أثر حقيقي على المستفيد تسهم في إعادة النهوض بسوريا والتعافي من آثار الحرب .

إشكالية الدراسة

تتمحور مشكلة الدراسة حول واقع الإجراءات والتدابير التي اتخذتها المنظمات العاملة بالشأن السوري لحماية نفسها من عمليات المساءلة، في حال وقوعها، هذه التدابير التي تشمل تعزيز الشفافية والإفصاح والحاكمية الرشيدة وما الى هناك من إجراءات.

ويمكن التعبير عن إشكالية الدراسة من التساؤل الرئيسي التالي:

"ما نوع ومستوى التدابير والإجراءات المُعَززة التي تتبعها المنظمات السورية لحمايتها من اتخاذ اجراءات بحقها لدى تعرضها للمحاسبة والمساءلة ؟"

فرضيات الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية عدم توافر تدابير وإجراءات كافية تتخذها المنظمات السورية للحماية من تبعات المحاسبة والمساءلة.

أهداف الدراسة

1- كشف واقع البنية الداخلية للمنظمات السورية في مجال المساءلة والشفافية.

2- بيان الإجراءات والتدابير التي اتخذت في مجال الحماية من المحاسبة والمساءلة والتي لم تتخذ.

3- التعرف على رؤية المنظمات السورية لموضوع المساءلة والشفافية.

أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة مما يلي:

1- أهمية الدور الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في فترات الصراع.

2- خطورة إغفال تعزيز إجراءات المحاسبة والمساءلة والشفافية في المنظمة سواء على المنظمة نفسها أو على الأفراد العاملين فيها .

3- المساهمة في توفير قاعدة معرفية لدى ادارة المنظمات يمكن الانطلاق منها للبحث في التدابير والإجراءات في مجال المحاسبة والمساءلة وتعزيز الشفافية والنزاهة في منظماتهم.

4- تخدم هذه الدراسة منظمات المجتمع المدني السورية بما تقدمه من نتائج وتوصيات الأمر الذي يمكن الاستفادة منه في بلورة أسس سليمة تساعد المنظمات على الأخذ بالإجراءات والتدابير الكفيلة بحمايتهم من المحاسبة والمساءلة .

منهج الدراسة

1- **القسم النظري:** يشرح مفهوم المحاسبة والمساءلة.

2- **القسم العملي**: من خلال تصميم استمارة لتحديد مدى توافر التدابير والإجراءات الاحترازية في المنظمات السورية للحماية من المحاسبة والمساءلة.

القسم النظري

أولاً: الإفصاح والشفافية والمساءلة في منظمات المجتمع المدني

تعرف منظمات المجتمع المدني بأنها مجموعة المؤسسات والتنظيمات المستقلة التي تهدف الى خدمة المجتمع المدني دون مقابل ربحي. ويشار إلى المجتمع المدني بذلك المجتمع الذي يتمتع بحرية التشكيلات الذاتية والطوعية في الدولة والتي تهتم وترعى شؤوناً اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية.[2]

وارتبط مصطلح الشفافية بالتقارير المالية سواء تلك المرسلة إلى الجهات الحكومية أو الأطراف الأخرى ذات العلاقة مع منظمات المجتمع المدني، بحيث يتم الحكم على جودة التقرير الصادر بحسب شموليته وكفاية المعلومات الواردة فيه بالشكل الذي يزيل أي لبس أو غموض، سواء بالنسبة للأطراف المانحة أو الجهات الرقابية.

وقد عرفت منظمة الشفافية العالمية "الشفافية": بأنها المبدأ الذي يوضح للمتأثرين بقرار إداري، تجاري، أو خيري معرفة الحقائق الأساسية وآلياته وأنه من واجب موظفي الخدمة المدنية أن يعملوا بشكل ظاهر ومتوقع ومفهوم [3].

لعل أقرب المفاهيم المقابلة للشفافية في الثقافات والقيم الإنسانية هي الصدق والأمانة والعدالة بينما تعد الشفافية مفهوما معاكساً تماماً للسرية والغموض .

وتعرفها الأمم المتحدة بأنها (الشفافية): حرية تدفق المعلومات بطريقة منفتحة بحيث تسمح لأصحاب الشأن بالحصول على المعلومات الضرورية بما يمكنهم من اكتشاف الأخطاء والحفاظ على المصالح واتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب.

ويعرفها بعض المختصين بأنها: حصول المستخدم الخارجي على نفس المعلومات التي لدى الإدارة وحصول المستخدمين الخارجيين على تلك المعلومات يجعلهم قادرين على رقابة الإدارة.[4]

تبدي الجهات المانحة اهتماماً متزايداً بالشفافية وتعمل على إعادة النظر في الشروط والقوانين والمتطلبات الناظمة لعمل منظمات المجتمع المدني، بما

[2] -القريوتي،محمد قاسم -2001-الإصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق ،عمان ،ص 63

[3] -الشفافية الدولية -2006-ص 16

[4] - Frank،b.g.،& Thomas ،H.، on the value of transparency in agencies with renegotiation ، Journal of Accounting research vol.42 ، no5 ، December ، 2004 ، p.871.

يدفع هذه المنظمات لبلوغ مستويات إفصاح مناسبة وجعل أنشطتها أكثر شفافية، لأن الشفافية تلعب دوراً مهماً في الحفاظ على الاستقرار المالي للمنظمات وتجنبها هزات كارثية.

وعليه يمكن القول أن مفهوم الإفصاح والشفافية في منظمات المجتمع المدني يقوم على وضع مجموعة من متطلبات الإفصاح التي تسمح للمتعاملين مع هذه المنظمات بتقييم المعلومات الخاصة بالمخاطر، وتقييم العمل معها وتقييم جودة ودقة التقارير المالية المقدمة من قبلها وقدرتها على تنفيذ البرامج والانشطة، بما يساعد على قياس قدرتها على الاستمرارية دون إغراق الأطراف ذات العلاقة بالمعلومات التي يصعب تحليلها او استخدامها في التعرف على الحجم الفعلي للمنظمة.

عرّف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP[5] عام 2010 المساءلة بأنها التزام من في يدهم السلطة بتحمل تبعات أفعالهم .كما عرفت هيئة الأمم المتحدة وحدة التفتيش عام 2011 المساءلة بأنها التزام المنظمة وموظفيها بالخضوع للمحاسبة على تحقيق نتائج معينة ،وتشمل المساءلة تحقيق الأهداف والنتائج وفقا للأولويات الموكلة[6]. ويرى الباحث أن المساءلة الداخلية في المنظمات من الممكن ان تحقق مايلي :

- رفع مستوى أداء العاملين في المنظمات
- استغلال الموارد المتاحة في الوقت المناسب وبأقل تكلفة .
- تتبع تنفيذ الأنشطة والبرامج اولاً بأول لتقليل الأخطاء والوصول الى الأهداف المطلوبة .

[5] -UNDP، www.undp.org .

[6] -عبدالناصر احمد علي الصيرفي،2017،درجة تطبيق مبادئ الحوكمة في الجمعيات الخيرية في محافظة نابلس،رسالة لنيل درجة ماجستير،جامعة القدس.

2-1 أسباب الفجوة بين مستوى الإفصاح الفعلي وبين متطلبات جودة الإفصاح في المنظمات السورية.[7]

على الرغم من إمكانية تحديد العوامل والاعتبارات التي تصف مستوى مثالي للإفصاح من الناحية النظرية، إلا أن هذا المستوى لا يمكن توفيره من الناحية الواقعية ولكن يمكن الإشارة إلى عدة عوامل تلعب دوراً في ذلك:

1- **حجم المنظمة**: يحتاج إعداد المعلومات واستخراجها بشكل دقيق وفي توقيت مناسب وملائم للمستفيدين، إلى تكاليف مباشرة وتكاليف غير مباشرة تتمثل في الكشف عن المعلومات للمنافسين، حيث توجد علاقة موجبة بين حجم المنظمة ودرجة الإفصاح ويرجع ذلك إلى أن تكلفة المعلومات تكون غير ملموسة في المنظمات الكبيرة الحجم إذا ما قورنت بالمنظمة الصغيرة الحجم .

2- **شكل الهيكل التنظيمي للمنظمة**: يختلف الهيكل التنظيمي بين المنظمات حيث يضم في بعضها مجلس الأمناء ومجلس إدارة ومجلس استشاري وإدارة تنفيذية فيما يقتصر البعض على مجلس إدارة وإدارة تنفيذية ويؤدي هذا الاختلاف إلى اختلاف عدد المساهمين في المنظمة الأمر الذي يترتب عليه اختلاف درجة الإفصاح على أساس أن زيادة عدد المساهمين تؤدي الى المزيد من المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها من جانب الإدارة .

3- **الشراكة الدولية**: إن وجود شراكات دولية لدى المنظمات له أثر مباشر على رفع مستوى الإفصاح نظراً للمعايير العالية التي يتطلبها العمل مع الشركاء الدوليين وما تفرضه هذه الشراكات من ضغط على الادارة لزيادة وتحسين درجة الإفصاح.

4- **المراجع الخارجي**: يؤثر المراجع الخارجي الذي يقوم بفحص حسابات المنظمة على درجة الإفصاح من خلال ما يلتزم به من مبادئ ومفاهيم محاسبية وقواعد مهنية يفرضها دستور المهنة التي ينتمي إليها.

5- **الاعتبارات التمويلية**: تعتمد المنظمات في تمويل أنشطتها على المتبرعين والمانحين الذين يقدمون هذه الاموال لاعتبارات انسانية او دينية

[7] -احمد ناصيف وعبدالرحمن شالك ،2019، تطبيق معايير الإفصاح لتعزيز الشفافية في منظمات المجتمع المدني،مجلة رماح،الأردن،العدد 33،ص 119

او قومية او سياسية وهنا تختلف درجة الافصاح باختلاف الأهداف وراء التمويل .

6- **دوافع ذاتية للإدارة**: حيث تلجأ بعض المنظمات إلى تحويل الأرقام المالية عما هي عليه فعلا الى ما ترغب من خلال استغلال القوانين والظروف الموجودة أو الاستفادة منها أو تجاهل بعضها أو جميعها وذلك لعدة أهداف منها:

- المحافظة على سمعة مديري المنظمة من أجل تعزيز موقفهم في الاحتفاظ بمناصبهم الوظيفية .
- التأثير على القوائم المالية لتضخيم حجم التمويل والنشاط من أجل كسب ثقة ممولين آخرين .
- تحقيق مكاسب سياسية واجتماعية للقائمين على المنظمة .

ثانياً: الاتفاقيات الدولية

2-1: المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة [8]:

المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الإنتوساي) هي منظمة مركزية للرقابة المالية الخارجية العامة، وتقدم للأجهزة العليا منذ 50 عاماً اطاراً وهيكلاً مؤسسياً، لتبادل المعلومات والخبرات من أجل تحسين وتطوير الرقابة المالية العامة على المستوى الدولي، وكذلك تطوير الخبرات الفنية والعلمية كرد للاعتبار والنفوذ للأجهزة العليا للرقابة في كل دولة من دول المنظمة على أسس تطبيق الشعار القائل: "أن تبادل الخبرات يستفيد منها الجميع"، إذ أن تبادل التجارب والنتائج والآراء بين أعضاء الانتوساي في هذه المجالات تمثل ضمانات لمواصلة التطوير المستمر للرقابة المالية العامة.

تم تأسيس الإنتوساي عام 1953 بمبادرة من قبل الرئيس السابق للجهاز الأعلى الكوبي السيد/ إيمليو فرنانديث كاموس، ولقد اجتمع آنذاك 13 جهازاً رقابياً لعقد المؤتمر الأول في كوبا، أما حاليا فيبلغ عدد أعضاء الإنتوساي 192 عضواً.

تتمثل المهمة الرئيسية للأجهزة الرقابية في النظر في ما إذا تم صرف الأموال العامة بطريقة اقتصادية وكفاية وفقاً للقواعد واللوائح القائمة، ويجب أن تكون الأجهزة الرقابية مستقلة عن الهيئات الخاضعة لرقابتها وأن تتمتع بحماية ضد أي شكل من أشكال التأثير الخارجي.

2-2:اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد [9]:

تم اعتماد الاتفاقية بموجب قرار صادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة في 31 أكتوبر 2003، ودخلت حيز التنفيذ في 14 ديسمبر 2005، وصادقت على الاتفاقية 140 دولة، وهي مفتوحة لجميع البلدان والمنظمات الاقتصادية والاقليمية، وتسعى الاتفاقية لتغيير ثقافة مكافحة الفساد، ودعم معايير النزاهة والشفافية والمساءلة، وإشراك كافة أطراف المجتمع الدولي حول ضرورة اجتثاث الفساد كون الفساد ظاهرة متشابكة ومتعددة الأطراف، ولها آثار اجتماعية واقتصادية وسياسية سلبية،وقد تميزت الاتفاقية عن بقية الاتفاقية بإدراك المنظمة الدولية بان التحديات التي تواجه مكافحة الفساد لاتقتصر فقط على التحديات القانونية والامنية بل تتعلق بثقافة الفساد،وضرورة إدراك العامة لفعل الفساد،كما

[8]- الموقع الرسمي للمنظمة الدولية للاجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة(الإنتوساي). www.intosai.org

[9] -مداحي عثمان، 2019،الجهود الدولية لمكافحة الفساد- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد نموذجا-،مجلة أبعاد اقتصادية،الجزائر،المجلد 9،العدد 1 ،ص 1-19.

تميزت بأن المخاطبين بأحكامها ليسوا فقط الحكومات والأجهزة الرقابية بل أيضاً الموظفين، الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني والإعلام.

2-3:الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد :

تكللت جهود مجلسي الداخلية والعدل العرب بإبرام الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد التي تم تحريرها في القاهرة عام 2010م ودخلت حيز التنفيذ عام 2013 ،وتضمنت اعتبار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بمثابة إطار عام وعدم النزول كحد ادنى عما جاء فيها،مع التوسع في أحكام الاتفاقية العربية.[10]

2-4:منظمة الشفافية الدولية:

تعتبر منظمة دولية غير حكومية معنية بمكافحة الفساد السياسي وغيره من أنواع الفساد،تشتهر عالميا بتقريرها السنوي مؤشر مدركات الفساد، وهو قائمة مقارنة للدول من حيث انتشار الفساد حول العالم. تأسست منظمة الشفافية الدولية في ألمانيا عام 1993 وبها يقع مقرها الرئيسي ولها 100 فرع حول العالم،والشفافية الدولية هي منظمة مجتمع مدني عالمية تقود جهود الحرب ضد الفساد،تجمع الناس معا في تجمع عالمي قوي للعمل على إنهاء الأثر المدمر للفساد على الرجال والنساء والأطفال حول العالم ،مهمتها خلق تغيير نحو عالم بدون فساد [11].

2-5:قانون قيصر:

قانونُ قيصر لحماية المدنيين في سوريا هو اسمٌ للعديد من مشاريع القوانين المقترحة من الحزبين في الكونغرس الأمريكي لمعاقبة النظام السوري وعلى رأسهِ بشار الأسد ومُعاونيه ماليًا طالما أنَّ نظامه يرتكب جرائم حربٍ ضدَّ الشعب السوري. يستهدفُ مشروع القانون أيضاً الأفراد والشركات الذين يقدمون التمويل أو المساعدة لبشار الأسد؛ كما يستهدفُ عددًا من الصناعات السورية بما في ذلك تلك المُتعلِّقة بالبنية التحتية والصيانة العسكرية وإنتاج الطاقة عدا عن استهدافهِ للكثير من الكيانات الإيرانية والروسية التي دعمت وتدعمُ نظام الأسد في إجرامه بحق الشعب السوري بعد بدء الثورة السورية في مارس/آذار عام 2011،

[10] -محمد حسن السراء،2016، الاتفاقية العربية واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب،العدد 64،الرياض،ص 57.

[11] -مداحي عثمان،2019، دراسة وصفية تحليلية لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية،مجلة البشائر الاقتصادية،العدد 2 من المجلد 5،الجزائر.

أصبحَ قانون قيصر لحماية المدنيين في سوريا عام 2019 جُزءًا من قانون إقرار الدفاع الوطني للسنة المالية 2020 وفقًا لتقرير مجلس النواب 116-333.[12]

ومن الممكن أن تتعرض المنظمات السورية لعقوبات مباشرة تطالها جراء خرق القانون فمثلاً بعض المنظمات التي تعمل في مجال رعاية الأيتام والتي تقوم بتحويل الأموال والعملة الصعبة الى داخل مناطق النظام أو بعض المنظمات التي تقوم بعمليات شراء مواد او معدات من شركات مرخصة بمناطق النظام،

لذلك لابد من اتخاذ تدابير وإجراءات من قبل المنظمات لتحمي وتجنب نفسها خرق القانون أثناء تنفيذ أعمالها سواء بشكل متعمد من الإدارة أو أحد الأفراد العاملين لديها في الداخل أو نتيجة خطأ غير مقصود أو إهمال.

6-2: المعايير الدولية التي تعزز التزام المنظمات الانسانية بعدم تمويل الإرهاب[13]:

تنص المعايير الدولية فى مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على أنه ينبغى أن تمتد جرائم تمويل الإرهاب لتشمل أى شخص يقوم طوعاً بتوفير أو جمع أموال أو أي أصول أخرى بأي وسيلة كانت وبنية غير مشروعة لاستخدامها أو وهو يعلم أنها ستستخدم كلياً أو جزئياً: (أ) للقيام بعمل إرهابى (ب) بواسطة منظمة إرهابية أو شخص إرهابى حتى فى حالة عدم وجود صلة لعمل أو أعمال إرهابية محددة.

فرض العديد من المانحين الأجانب على المنظمات السورية في الآونة الأخيرة عند صرف أي مبلغ مالي من منحهم لأي شخص أو مؤسسة بإجراء تدقيق أمني لهؤلاء الأشخاص أو المؤسسات، من خلال عدة منصات للتدقيق الأمني ومنها منصة Ofac. وذلك للحد أو منع وصول أموال التبرعات والهبات والمنح المخصصة للعمل الانساني ليد أشخاص أو مؤسسات هم على لوائح العقوبات الغربية.

[12] -موقع ويكيبيديا ، www.ar.wikipedia.org

[13] - مجموعة العمل المالي (FATF)، المعايير الدولية حول مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب وانتشار التسلح، 2012، https://www.fatf-gafi.org/

القسم العملي

عرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات والتحقق منها

أولاً: مجتمع الدراسة وعينتها

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين والناشطين في الحقل الإنساني (المجتمع المدني) السوري في تركيا وشمال غرب سوريا. أما عينة الدراسة فتكونت بالأساس من 150 عامل في 75 منظمة تم توزيع الاستبيانات عليها وكان عدد الاستبيانات الموزعة 150 استبيان تم استرداد 76 استبيان، تم استبعاد استبيان واعتماد 75 استبانة .

ثانيا : أداة الدراسة

اعتمدت الدراسة على تصميم استمارة خاصة تتضمن مجموعة من الأسئلة المتعلقة بفرضية الدراسة .

ثالثا: المعالجة الاحصائية

استخدم الباحث مقاييس النزعة المركزية (التكرارات والوسط الحسابي) ومقاييس التشتت (الانحراف المعياري واختبار t لاختبار الفرضيات) وقد عولجت البيانات واستخرجت الإحصائيات باستخدام برنامج spss.

رابعاً : وصف خصائص العينة

تم تخصيص الفقرات الأربعة الأولى من الاستبيان لجمع البيانات العامة التي تتعلق بالمستجيبين بحيث تصف خصائص مجتمع وعينة الدراسة وذلك من خلال:

ا. الجنس:

الوصف	العدد	النسبة المئوية
ذكر	60	80%
انثى	15	20%
المجموع	75	100%

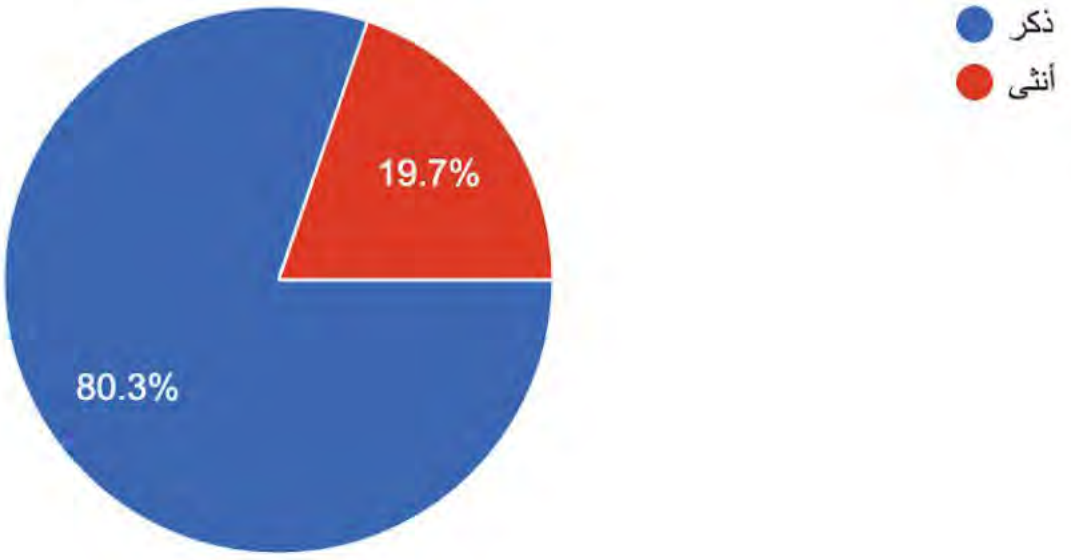

2-المستوى الإداري[14]:

الوصف	العدد	النسبة المئوية
موظف	29	38.7%
رئيس قسم	20	26.7%
مدير تنفيذي	16	21.3%
عضو مجلس إدارة	10	13.3%
المجموع	**75**	**100%**

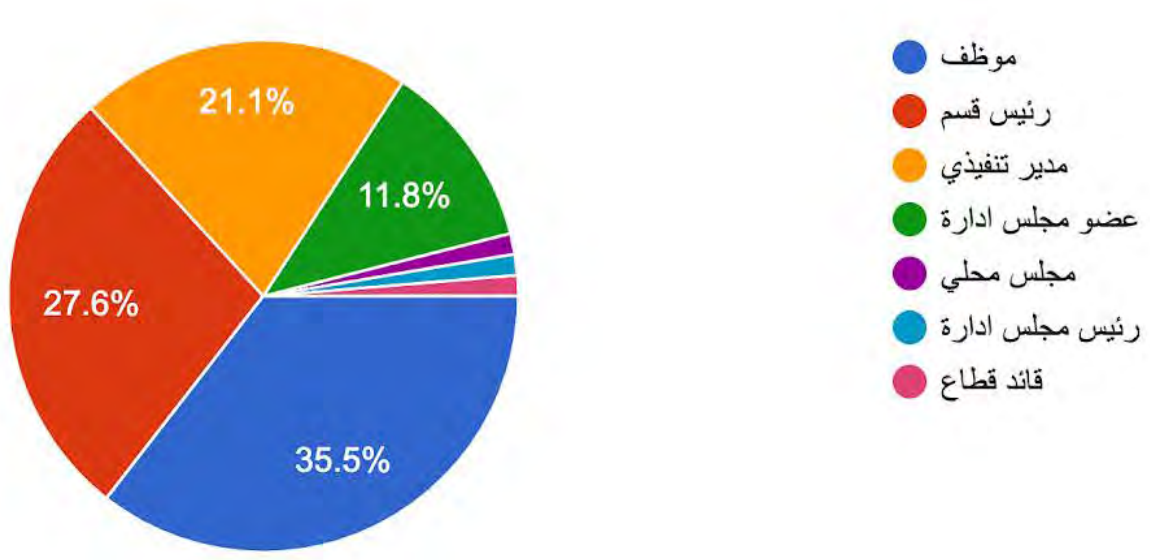

[14] من اجل ضبط توزع أفراد العينة حسب مستويات الادارية تم اعتبار قائد قطاع على أنه ضمن فئة الموظفين اما رئيس مجلس الادارة فهو ضمن فئة اعضاء مجلس الادارة وتم حذف إجابة عضو المجلس المحلي

3-عدد سنوات الخبرة :

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوى
1	1	1.3%
2	1	1.3%
3	2	2.7%
4	12	16%
5	20	26.7%
6	11	14.7%
7	10	13.3%
8	12	16%
9	4	5.3%
12	1	1.3%
26	1	1.3%
المجموع	**75**	**100%**

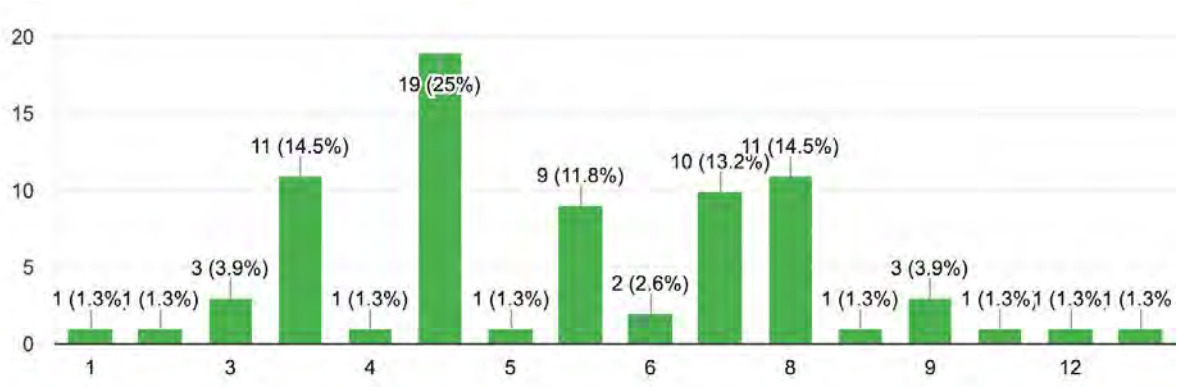

4-مكان العمل للعينة المستجيبة للاستبيان:

مكان العمل	العدد	النسبة المئوية
داخل سوريا	34	45.3%
خارج سوريا	41	54.7%
المجموع	**75**	**100**

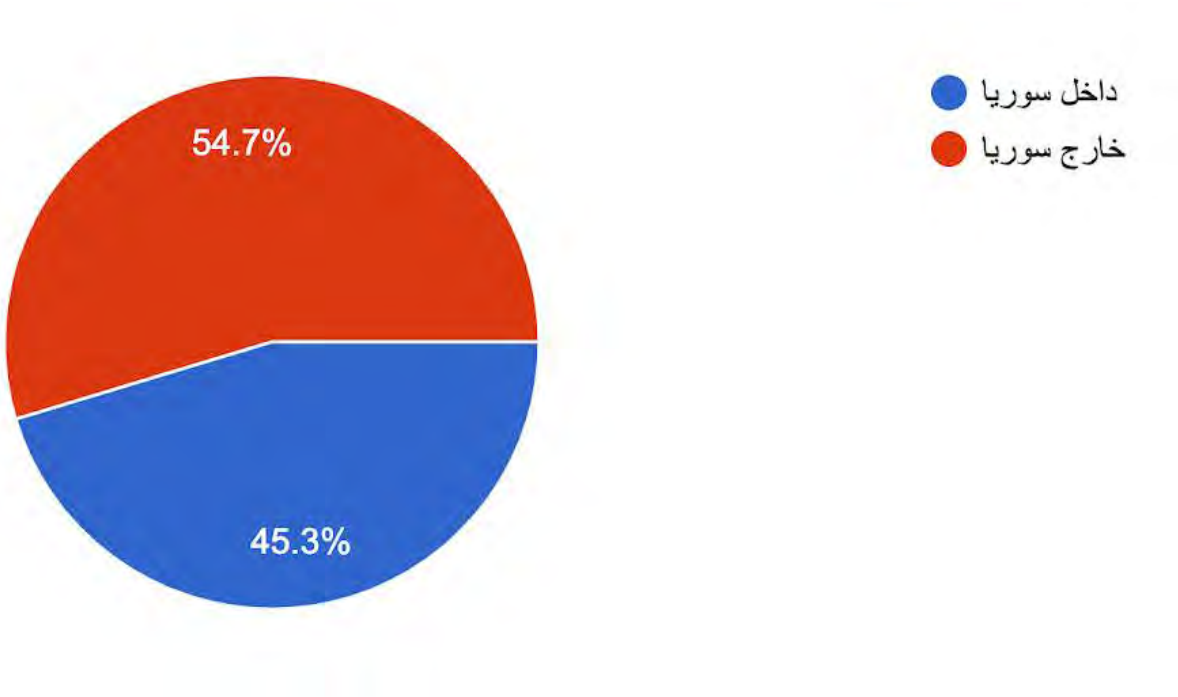

بناءً على النتائج التي تم الحصول عليها فيما يتعلق بخصائص العينة (الموظفين)، يمكن القول بأن العينة موزعة بشكل معقول فيما يتعلق بالجنس والمستوى الإداري و عدد سنوات الخبرة ومكان العمل، لذلك يمكن اعتبارها ممثلة للمجتمع الأصلي وبالتالي يمكن تعميم النتائج على المجتمع المدروس.

خامسا : عرض البيانات وتحليلها

1- هل تعتقد ان منظمات المجتمع المدني السورية سيطالها يوما ما المحاسبة والمساءلة (جدول 6)؟

الهدف من السؤال هو معرفة مدى إدراك العاملين في الشأن الانساني السوري لإمكانية تعرضهم للمساءلة يوما ما في ظل متغيرات سياسية وعسكرية على الأرض ومتغيرات دولية وإقليمية في المواقف تجاه الملف السوري.

الجواب	عدد الإجابات	النسبة المئوية
لا	12	16%
لا اعرف	42	56%
نعم	21	28%
المجموع	**75**	**100%**

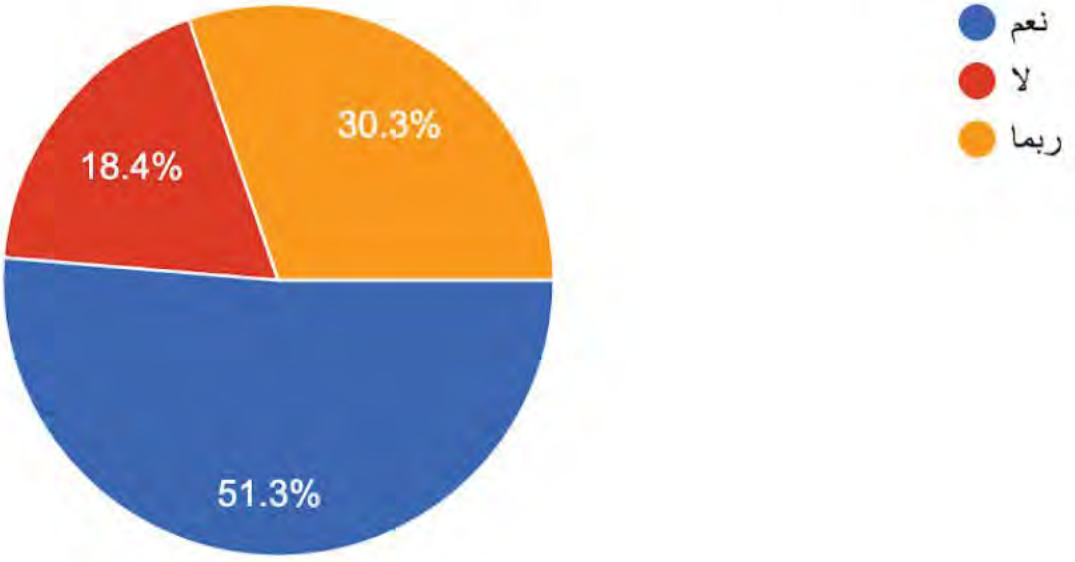

من الجدول أعلاه نجد أن نسبة غير قليلة من العينة ليس لديهم تصور وضاح حول احتمالية محاسبة ومساءلة المنظمات في مرحلة ما، متوسط الإجابات بلغ 2.3 وانحراف معياري قدره 0،77 وهذا يدل على توافق مقبول لأفراد العينة حول المتوسط حيث اعتبر الجواب (لا) يمثل 1 والجواب (ربما) يمثل 2 وهو المتوسط والجواب (نعم) يمثل 3.

2- ماذا تعني الشفافية برأيكم ؟

الشفافية من مفاهيم الإدارية المعاصرة التي تساعد على إيجاد بيئة عمل تمتاز بالنظام والوضوح، وتخلو من الممارسات الخاطئة، و تضفي الشفافية المصداقية للجهة التي تنتهجها في ممارساتها حتى صارت أداة للتميز، وكلما أدرك الفرد في المؤسسة معاني الشفافية كلما زاد التزامه بتعزيز ها وتطبيقها.

جدول 7 يوضح توزع اجابات افراد العينة حول إدراكهم لمعنى الشفافية:

الرقم	السؤال	عدد الإجابات	النسبة
1	الإفصاح عن المعلومات المالية	39	51.30%
2	الإفصاح عن المعلومات الغير مالية	30	39.50%
3	تبسيط المعلومات بازالة الغموض عنها	53	69.70%
4	نشر المعلومات	31	40.80%

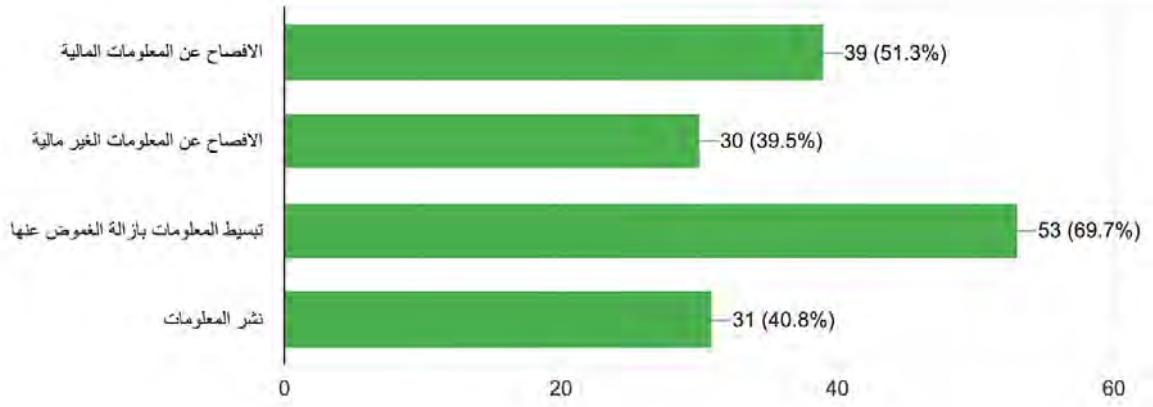

من الجدول أعلاه نجد أن غالبية العينة تنظر إلى الشفافية على أنها تبسيط للمعلومات وإزالة الغموض عنها، بينما تعتقد شريحة كبيرة من العينة أن الشفافية ترتبط بعملية الإفصاح عن المعلومات المالية.

3- ماذا تعني المساءلة برأيكم ؟

المساءلة هي القدرة على تقديم إجابة حول فعل معين وتحمل المسؤولية وتوقع تقديم حساب، إدراك العاملين في المنظمات لمعاني المساءلة يزيد من التزامهم بتطبيق اللوائح والتعليمات والتنبه لعواقب الأخطاء أثناء عملهم .

جدول 8 يوضح توزع إجابات أفراد العينة حول إدراكهم لمعنى المساءلة :

الرقم	السؤال	عدد الإجابات	النسبة
1	خضوع الإدارة للمساءلة	45	59.20%
2	تحمل كل شخص مسؤولية أفعاله	44	57.90%
3	المساءلة تشمل أداء الإدارة وكفاءتها وفعاليتها	43	56.60%
4	المساءلة عن النزاهة في تقديم الخدمة	43	56.60%

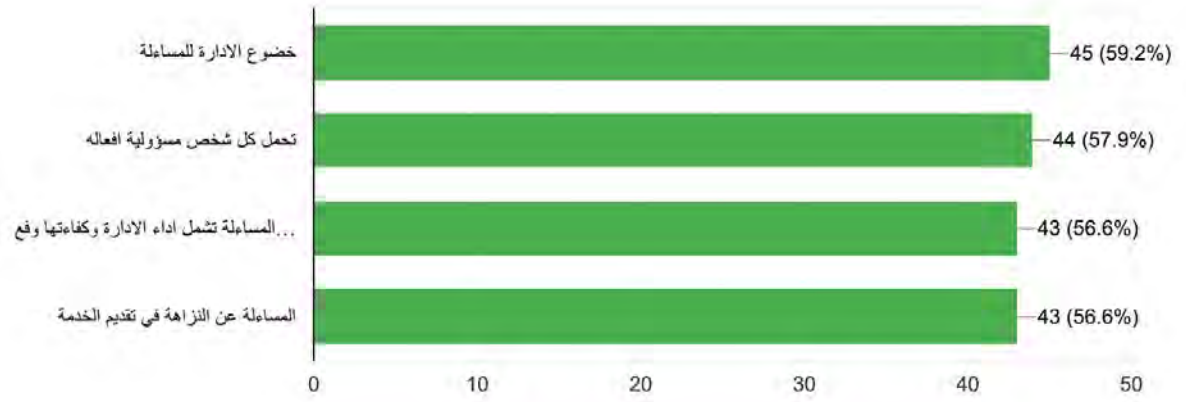

من الجدول أعلاه نجد أن هناك نظرة متقاربة للبنود التي تعرف المساءلة من قبل عينة الدراسة .

4- ماذا تعني النزاهة برأيكم ؟

إن إدراك الإدارة والعاملين في المنظمات لجميع معاني وقيم النزاهة من الاهمية بمكان حيث ترتبط بالسمعة والرضا والثقة من قبل المجتمع والمانحين بالمنظمة .

جدول رقم 9 يوضح توزع أفراد العينة حول إدراكهم لمعنى النزاهة :

الرقم	السؤال	الإجابات	النسبة
1	مجموعة قيم متعلقة بالصدق والاخلاص والامانة في العمل	74	97.40%
2	النزاهة تتطلب عدم وجود تضارب مصالح	42	55.30%
3	تقديم بيانات ومعلومات عن الذمة المالية عند تولي المنصب	35	46.10%
4	الحفاظ على المال من الهدر	40	52.60%
5	عدم تلقي الرشوة	49	64.50%

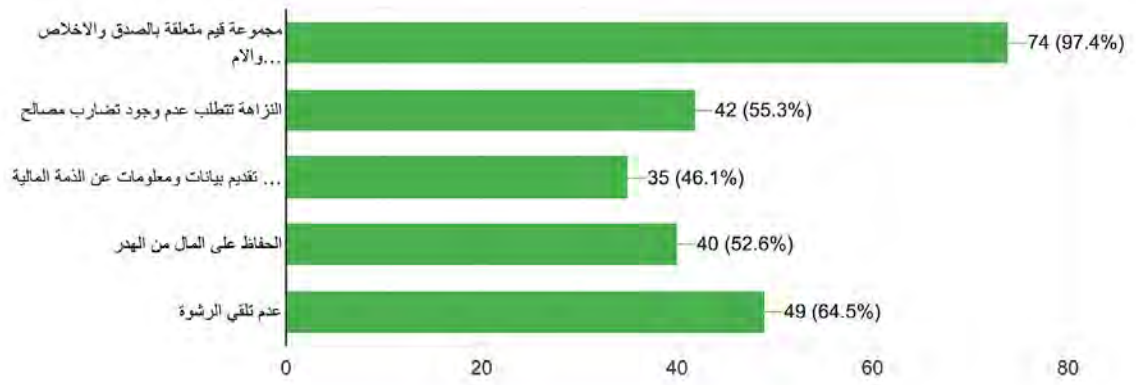

من الجدول أعلاه نجد أن معظم أفراد العينة تتفق على أن النزاهة تتمثل بمجموعة قيم متعلقة بالصدق والاخلاص والامانة في العمل .

5- فيما يتعلق بالأمور المالية فانكم تقومون بـ ؟

يقصد بالإفصاح عموماً العلانية الكاملة. أما الافصاح فى المحاسبة فيقصد بها أن تظهر القوائم المالية جميع المعلومات الرئيسية التى تهم مستخدمى المعلومات والتى تساعدهم على اتخاذ القرارات بطريقة سليمة.

مستخدمو المعلومات في المنظمات هم أطراف داخلية (الإدارة التنفيذية -مجلس الأمناء-مجلس الادارة -الموظفين) وأطراف خارجية (المانحون - المجتمع - الحكومات).

جدول 10 يوضح توزع أفراد العينة من حيث اعتقادهم بأن منظمتهم فيما يتعلق بالامور المالية تتخذ الاجراءات التالية:

الرقم	السؤال	عدد الإجابات	النسبة
1	إعداد تقارير مالية موحدة في نهاية السنة	61	80.30%
2	إجراءات تدقيق خارجي مستقل للبيانات المالية	41	53.90%
3	تنشر منظمتكم حساباتها الختامية عبر معرفاتها الرسمية	9	11.80%
4	تنشرون تقرير مدقق الحسابات الخارجي	15	19.70%
5	تنشر منظمتكم التغيرات في أصولها الثابتة والمتداولة	9	11.80%
6	لدى منظمتكم سجل تتبع للأصول والاهتلاكات	36	47.40%
7	لدى منظمتكم براءة ذمة من المانحين في نهاية المشروع	39	51.30%

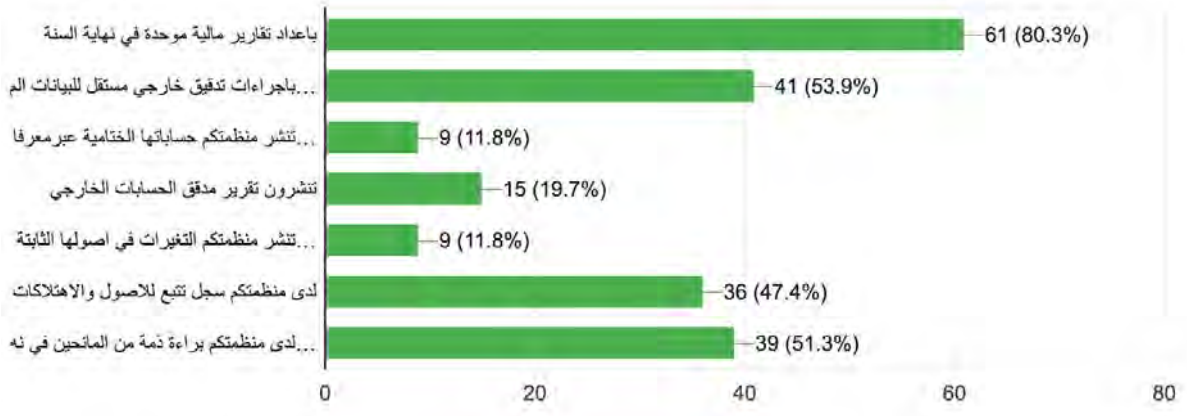

من الجدول أعلاه يرى 80% أن منظمتهم تقوم بإعداد تقارير مالية موحدة في نهاية السنة .

6- فيما يتعلق بالأمور الغير مالية فانكم ؟

في ظل العولمة أصبح الإفصاح عن المعلومات المالية غير كافي لمتخذ القرار في تقييم مستقبل المنظمة والقدرة على فهم الفرص والمخاطر فيها،حيث تعد المعلومات الغير مالية لاتقل اهمية عن المعلومات المالية في المنظمات .

جدول 11 يوضح توزع أفراد العينة بما يتعلق بالإفصاحات الغير مالية:

الرقم	السؤال	عدد الإجابات	النسبة
1	لدى منظمتكم هيكل تنظيمي (هيكل إداري)معلن ومتاح الاطلاع عليه	62	81.60%
2	تقوم الهيئة العامة في منظمتكم بعقد اجتماع سنوي واحد على الأقل	42	55.30%
3	تقوم منظمتكم بتوفير التقارير المتعلقة بأعمالها للاطلاع عليها من المجتمع	43	43%

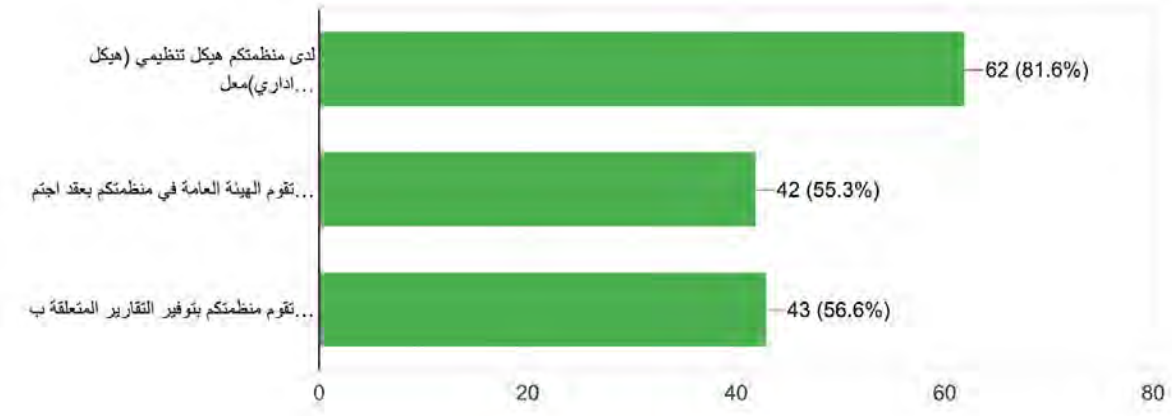

من الجدول أعلاه نرى أن 81.6% يرون أنهم يملكون هيكل إداري متاح ومعلن

7- لديكم في منظمتكم أنظمة وسياسات وإجراءات عمل واضحة ؟

في الآونة الأخيرة أصبح وجود سياسات وإجراءات واضحة وسليمة ومعتمدة في المنظمة من أهم شروط التمويل لدى المانحين الدوليين وغيابها قد يفقد المنظمة خسارة المنح والتمويلات ويضعف موقفها امام المانحين ،كما ان هذه الانظمة تعود على المنظمة بالعديد من الفوائد منها سلامة ووضوح إجراءات التنفيذ ،تحقيق الربط بين الأقسام الادارية ،ووسيلة مساعدة في عمليات الرقابة والتقييم ،وتبعث الثقة بالمنظمة.

جدول 12 يوضح توزع أفراد العينة بما يتعلق بالأنظمة والسياسات والاجراءات الادارية المكتوبة لديهم :

الرقم	السؤال	الإجابات	النسبة
1	تمتلك منظمتكم سياسات مالية	67	88.20%
2	تمتلك منظمتكم سياسات وإجراءات المشتريات	63	82.90%
3	HR تمتلك منظمتكم سياسات وإجراءات	62	81.60%
4	M&E تمتلك سياسات ونماذج عمل ل	57	75.00%
5	تمتلك منظمتكم سياسات للشكاوى وآية معالجتها	61	80.30%
6	تمتلك منظمتكم سياسات أمن المعلومات والبيانات	43	56.60%
7	تمتلك منظمتكم سياسات لإدارة المعلومات والبيانات وحفظها	39	51.30%
8	تمتلك منظمتكم سياسات الشفافية والنزاهة والمساءلة	49	64.50%
9	تمتلك منظمتكم سياسات وإجراءات الرقابة الداخلية	36	47.40%
10	لدى منظمتكم دليل للمهام والادوار والمسؤوليات لكافة المستويات الادارية	45	59.20%
11	لديكم دليل عمل للمشاريع والبرامج في منظمتكم	40	52.60%

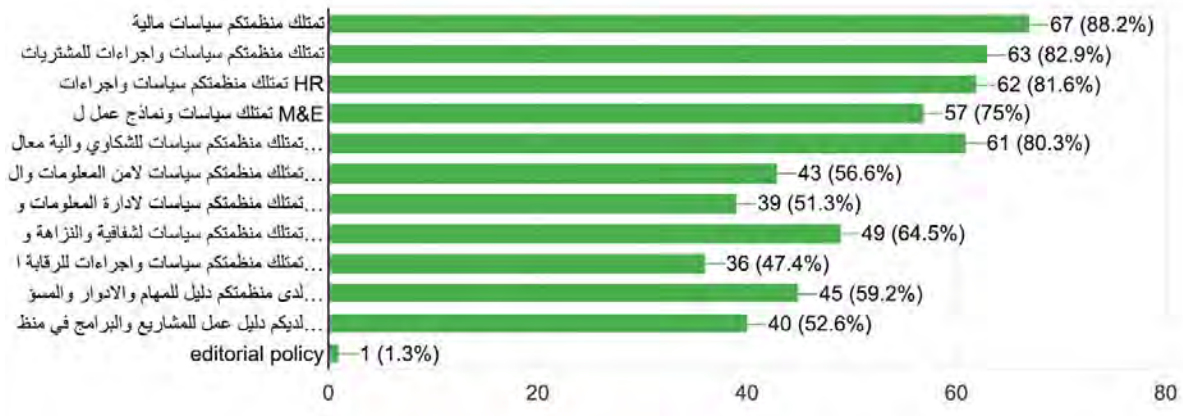

من الجدول أعلاه نجد أن المنظمات السورية لديها عدد جيد من السياسات والانظمة والاجراءات المكتوبة .

8- إلى أي مدى تعتقد أنه يتم احترام(التقيد) بتنفيذ السياسات والإجراءات في منظمتكم؟

كان الحد الأدنى للإجابة الممكنة 0 من أصل 10 حيث يمثل 0 نادراً، وكان الحد الأقصى هو 10 يمثل كثيراً، نجد أن المستوى العام لاحترام السياسات والإجراءات في المنظمات السورية بلغ 7.16 و بانحراف معياري 1.85 يدل على إجماع مقبول حول الإجابة.

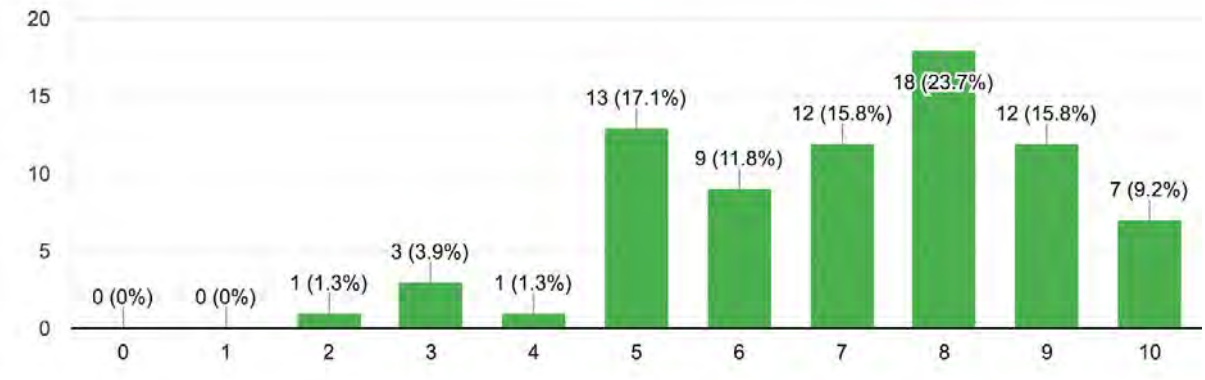

9- أيا مما يلي تقومون به في منظمتكم ؟

إقرار المنظمات بحق المستفيدين والموظفين في تقديم الشكوى من خلال اعتماد منهجية للشكاوى والمقترحات باعتبارهما وسيلة قيمة للتغذية الراجعة ومدخل لتطوير خدماتها.و البت في الشكاوى والمقترحات بكفاءة وفعالية من خلال نظام شكاوى يمتاز بسهولة ويسر ، وسرية المعلومات المقدمة مع ضمان إنجاز وحل الشكاوى خلال فترة زمنية محددة،كل هذه الإجراءات كفلتها المواثيق ومعايير العمل الإنساني الدولية وتعتبر مدخلا لتحقيق الرضا للمستفدين والتميز المؤسسي.

جدول 13 يوضح توزع أفراد العينة بالاجابة عن اسئلة تتعلق بالشكاوى ومسوحات الرضا:

الرقم	السؤال	الإجابات	النسبة
1	يتم استقبال شكاوى من المستفيد والرد عليها	71	93.4%
2	يتم استقبال شكاوى من الموردين والرد عليها	48	63.2%
3	يتم استقبال شكاوى من الموظفين والرد عليها	56	73.70%
4	تقوم منظمتكم بقياس رضا المستفيدين بشكل دوري	46	61.8%
5	تقوم منظمتكم بقياس رضا الموظفين بشكل دوري	31	40.8%
6	تقوم منظمتكم بنشر وعرض نتائج المسح والرضا	15	19.70%

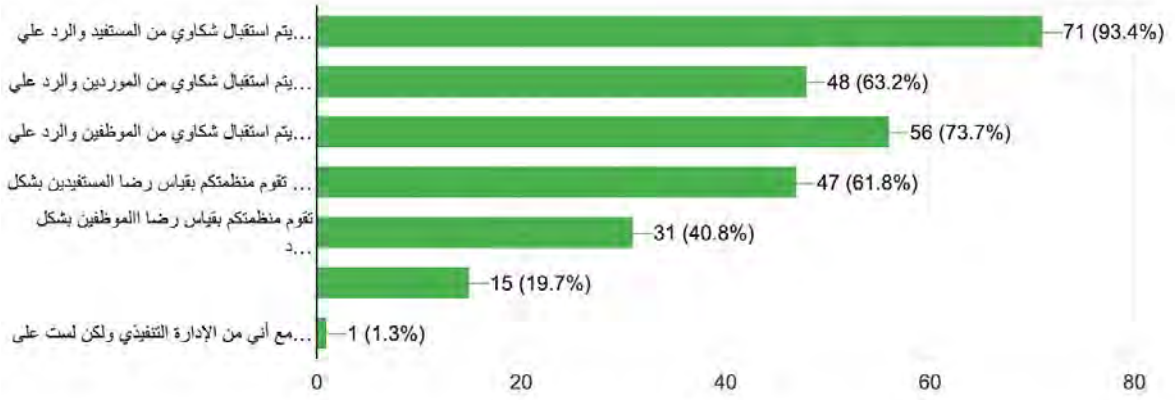

من الجدول أعلاه نجد أن غالبية المنظمات تقوم باستقبال شكاوى المستفيدين.

10-كيف تصف علاقة منظمتك بكل من (المانحين ، المستفيدين ، المنظمات المحلية الأخرى، المجالس المحلية، الحكومة المؤقتة، مكاتب الامم المتحدة (اوتشا))

توفر العلاقات جملة من الخدمات لصالح المنظمات غير الربحية. يمكن أن تساهم هذه العلاقات في دعم أنشطة المنظمة وانفتاحها على الكثير من الخيارات الجديدة إلى جانب التعريف بالمنظمة وأهدافها وأنشطتها والفئات والمناطق التي تخدمها وذلك لخلق ظروف مناسبة لجمع التبرعات وتحسين صورة المنظمة وزيادة سمعتها.

جدول 14 يوضح اجابات افراد العينة حول العلاقة القائمة بين منظمتهم واطراف اخرى :

الرقم	كيف تصف علاقتكم مع	المتوسط	الانحراف المعيارى
1	المانحين	3.5	1.18
2	المستفيدين	3.9	0.8
3	المنظمات المحلية الأخرى	3.6	0.8
4	المجالس المحلية	3.5	0.9
5	الحكومة المؤقتة	2.48	1
6	مكاتب الامم المتحدة -اوتشا	3.38	1

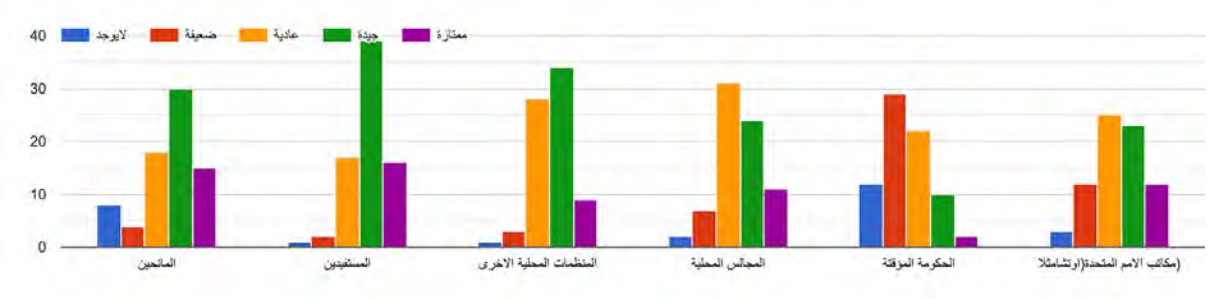

كان الحد الأدنى للإجابة الممكنة 1 من أصل 5 حيث يمثل 1 لايوجد علاقة ، وكان الحد الأقصى هو 5 يمثل العلاقة ممتازة، بلغ المتوسط العام للعلاقات 3,39 بانحراف معياري بلغ 0,9 مما يدل على توافق جيد من قبل أفراد العينة حول الاجابة. نجد أن المستوى العام لعلاقة المنظمات السورية مع الأطراف الخارجية الأخرى ذات الصلة متوسطة أي علاقة عادية .

11- فيما يخص الارشفة وحفظ الوثائق والبيانات:

إن وجود نظام أرشفة ورقية والكترونية في المنظمات يسهل الوصول والعودة إلى الوثائق والمعلومات والمحافظة عليها مهم جدا وله دور في تعزيز حماية المنظمة من المساءلة نتيجة احتفاظها بمستندات من الممكن ان تحميها ،كما يتطلب بعض المانحين الاحتفاظ بالوثائق المعززة لمنحتهم لمدة خمسة سنوات ويشترط آخرون مدة سبع سنوات .

جدول 15 يوضح الإجراءات لحفظ البيانات والأرشفة في المنظمات السورية من وجهة نظر العاملين فيها:

الرقم	السؤال	الإجابات	النسبة
2	أرشفة الوثائق المالية	74	97.40%
3	أرشفة وحفظ التقارير الإدارية	64	84.20%
4	ارشفة وحفظ الوثائق محاضر الاجتماع مجلس الادارة	50	65.80%
5	أرشفة وحفظ بيانات المستفيدين	62	81.60%
6	ارشفة وحفظ بيانات الموظفين	64	84.20%
7	ارشفة وحفظ العقود والاتفاقيات مع المانحين	66	86.80%
8	ارشفة وحفظ الشكاوى والردود عليها	50	65.80%

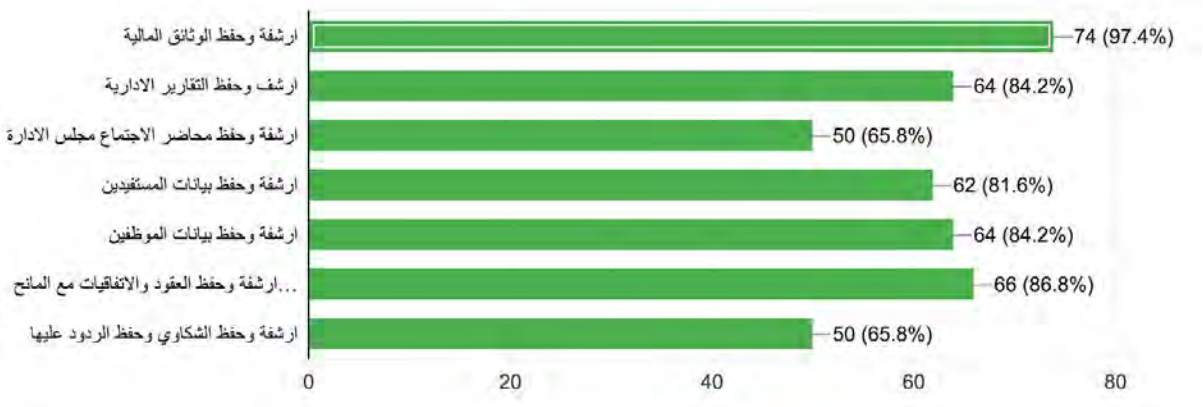

من الجدول أعلاه نجد أن هناك عمليات أرشفة وحفظ البيانات والمعلومات والوثائق في المنظمات السورية .

12- أي من المعايير الإنسانية تحققون أثناء عملكم :

المعايير الانسانية الأساسية هي نتيجة مباشرة لمبادرة المعايير المشتركة JSI والتي تضافرت فيها جهود عدة جهات دولية مع مشروع اسفير .

إن المنظمات التي تلتزم بالمعايير الإنسانية الأساسية يجب أن ّ تطبق الالتزامات التسعة. وكحد أدنى، من المتوقع أن تعمل على التحسين المستمر لنظمها وهياكلها وممارساتها من أجل التطوير المستمر للجودة والمساءلة في استجاباتها الإنسانية. ولكن المنظمات والأفراد المشاركين في العمل الإنساني متنوعون. إنهم بحاجة إلى الاستجابة في الوقت المناسب، وتكييف التدابير التي يتخذونها مع قدرات أهداف منظماتهم، فضال عن التكييف مع مرحلة وظروف الأزمة التي يواجهونها.

عندما تواجه المنظمات صعوبات تطبيق الالتزامات التسعة، ينبغي أن تعترف بذلك وتفكر في كيفية معالجة التحديات التي تمنعها من القيام بذلك. يجب أن تتعلم المنظمات من مثل هذه الحالات، وتطور طرقاً لمعالجة المعوقات التي تواجهها.

جدول 16 يوضح المعايير الانسانية التي تلتزم بها المنظمات السورية أثناء عملها من وجهة نظر العاملين فيها.

الرقم	السؤال	الإجابات	النسبة
1	يتلقى موظفيكم التدريب والتعليم المستمر واللازم	51	67.10%
2	يتلقى موظفيكم الدعم من الادارة للقيام بعملهم بشكل فعال	46	60.5%
3	يتم ادارة الموارد واستخدامها بطريقة صحيحة ومسؤولة لتحقيق الأهداف	47	61.80%
4	الشكاوى مرحب بها وتتم معالجتها	56	73.70%
5	تقوم منظمتكم باستجابة مبنية على أساس تقييم الاحتياجات والتواصل مع المستفيد	51	67.10%
6	الاستجابة التي تقومون بها تعزز القدرات المحلية وتخفف من الآثار السلبية للصراع	42	55.30%
7	الاستجابة التي تقومون بها تتم بالوقت المناسب وبشكل فعال	40	52.60%
8	تقدمون الدعم والمساعدات التي تسد احتياجات المستفيد الحقيقية	40	52.60%
9	باستمرار تقدمون خدمات ومساعدات بطريقة مطورة	38	50%

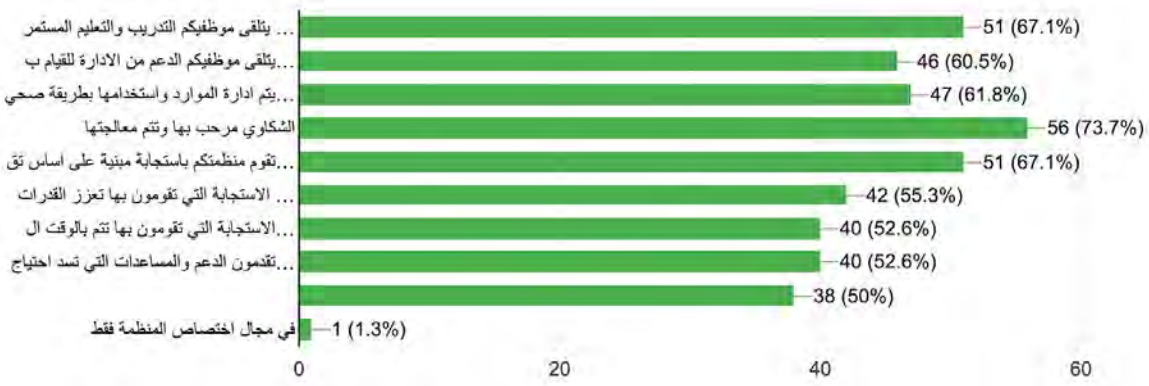

من الجدول أعلاه نجد أن المنظمات السورية تحقق 60% من معايير العمل الإنساني أثناء تنفيذ أعمالها بشكل عام.

13-أي المبادئ الانسانية التالية تلتزمون بها أثناء تقديم الخدمة؟

المبادئ الانسانية هي في صميم كل عمل إنساني. و يسترشد بها العاملون في الحقل الإنساني وتطبيقها أمر ضروري لتمييز العمل الإنساني عن الأشكال الاخرى والأنشطة والأعمال.وهي مبادئ متعارف عليها دوليا .

جدول 17 يوضح مدى التزام المنظمات بالمبادئ الإنسانية :

الرقم	السؤال	الإجابات	النسبة
1	عدم التحيز	60	78.90%
2	الاستقلال	42	55.30%
3	الحياد	51	67.10%
4	الانسانية	71	93.40%

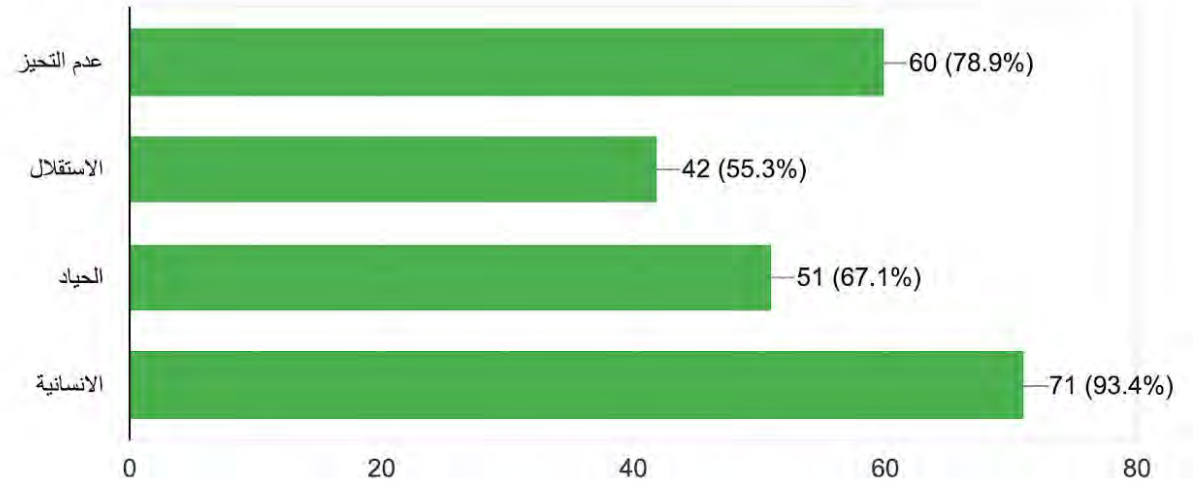

من الجدول أعلاه نجد أن غالبية المنظمات السورية تلتزم بمبدأ الانسانية

14-هل اتخذتم إجراءات فيما يخص حمايتكم من قانون قيصر وتمويل الإرهاب؟

ان الانفتاح الداخلي بين الادارة والموظفين من خلال تبادل المعلومات والقرارات والخطط ذو أهمية بالغة في تمكين الموظفين من المشاركة في عملية صنع القرار وتخلق بيئة عمل مستقرة وامنة تساعد على الابتكار والتجديد وتحسن الاداء وتزيد الثقة التنظيمية وتعزز الولاء.

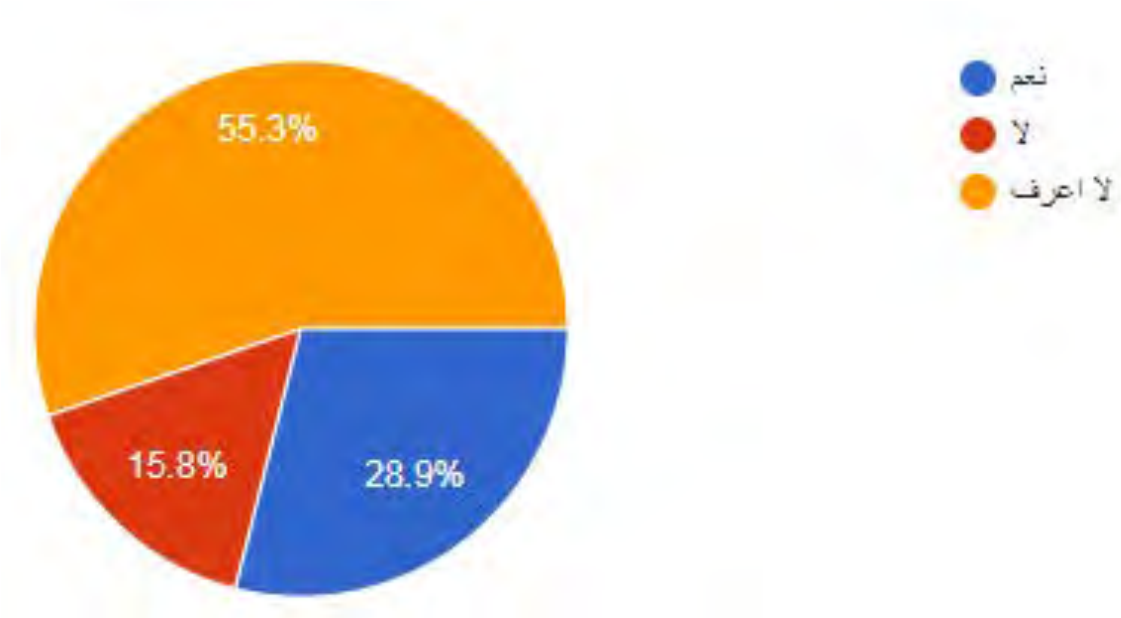

النتائج

من خلال مراجعة الإجابات التي جرى جمعها يمكن استنباط النتائج التالية:

1. يبدو واضحاً أن هناك علاقة ارتباط قوية بين عدد سنوات الخبرة والمستوى الإداري لدى أفراد العينة، إذ أن معظم المدراء التنفيذيين في العينة لديهم سنوات خبرة مرتفعة عن باقي المستويات، وهذا أمر طبيعي.
2. هناك حالة من الضبابية في توقعات أفراد العينة حول احتمالية المحاسبة والمساءلة، إذ نلاحظ أن نسبة كبيرة من أفراد العينة لا تعرف فيما إذا كان هناك محاسبة ومساءلة في المستقبل للمنظمات بمتوسط عام للاجابات بلغ 2.32 (لا = 1 ، ربما = 2 ، نعم = 3)

1) تميل الإناث أكثر من الذكور الى توقع احتمال حدوث مساءلة بمتوسط بلغ 2.46 للاناث و2.28 للذكور.

2) لا يميل المدراء التنفيذيون إلى احتمالية وقوع مساءلة بمتوسط بلغ 2.25 وهو أقل من المتوسط العام للإجابات.

3) يعتقد الموظفون العاملون في خارج سوريا باحتمال حدوث مساءلة بنسبة أكبر من أولئك العاملين في الداخل حيث بلغ متوسط موظفي الخارج 2.34 بيما موظفي الداخل 2.29.

1- بالنسبة للشفافية من وجهة نظر أفراد العينة نجد:

1) لا يتم النظر إلى المعلومات الغير مالية بنفس أهمية المعلومات المالية.

2) فقط 40% من أفراد العينة يرون أن نشر المعلومات هو من إجراءات الشفافية .

3) لا يوجد اختلاف كبير بين نظرة موظفي الداخل والخارج للشفافية.

4) لا تتأثر النظرة للشفافية تبعاً للجنس.

5) يزداد عمق النظرة للشفافية مع زيادة سنوات الخبرة في العمل.

6) تتعدد معاني الشفافية كلما ارتفع المستوى الوظيفي.

2- بالنسبة للمساءلة من وجهة نظر أفراد العينة نجد:

1) لايوجد توافق كبير حول مصطلح معين للمساءلة من قبل أفراد العينة وهناك تشتت في مفهوم أو معنى المساءلة.

2) لا يتباين مفهوم المساءلة تبعاً للجنس.

3) موظفو الخارج ينظرون إلى مفهوم المساءلة بشكل أوسع من موظفي الداخل.

3- بالنسبة للنزاهة من وجهة أفراد العينة نجد:

1) معظم أفراد العينة وبنسبة بلغت 97% ينظرون الى النزاهة على أنها مجموعة قيم مرتبطة بالصدق والاخلاص والامانة.

2) فقط 46% يرون أن على الإدارة التنفيذية أن تفصح عن ذمتها المالية الخاصة عند تولي المنصب.

3) فقط 52% ينظرون يعتبرون أن "الحفاظ على المال من الهدر" أمر متعلق بالنزاهة.

4) لا تتباين النظرة إلى مفهوم النزاهة بحسب الجنس.

5) يتأثر النظر إلى جوانب مختلفة للنزاهة وفقاً للمستوى الإداري طرداً، حيث كلما ارتفع المنصب زاد عمق النظرة للنزاهة.

6) هناك تفاوت بين نظرة موظفي الخارج والداخل للنزاهة، حيث يرى موظفو الخارج النزاهة بمفهوم أكثر سعة.

4- الإفصاحات المالية في المنظمات السورية تعتبر منخفضة حيث بلغت بالمتوسط العام 39%.(من وجهة نظر العينة).

1) عمليات نشر وإتاحة التقارير المالية للاطلاع عليها من قبل العامة ما تزال منخفضة جداً إذ بلغت 11%فقط.(بحسب ما قررته العينة)

2) لا يجري تتبع الأصول الثابتة للمنظمات السورية بشكل جيد.(بحسب ما قررته العينة)

3) هناك تشتت كبير حول إجابات أفراد العينة بخصوص الإفصاحات المالية مما يدل على أن هذا النوع من الإفصاحات لا يجري كثيراً داخلياً ضمن أعضاء الفريق في المنظمة.

5- الإفصاحات الغير مالية في المنظمات السورية نسبتها جيدة، إذ بلغت النسبة بالمتوسط العام 60%.(بحسب ما قررته العينة)، كما أن 55%

لديهم معرفة أن الهيئة العامة أو مجلس الإدارة في منظمتهم قد عقدوا اجتماعاً واحد على الأقل في السنة.

6- تمتلك المنظمات المستهدفة عدداً جيد من الأنظمة والسياسات والإجراءات المكتوبة لديها ولكن:

1. يوجد ضعف من حيث إجراءات الرقابة الداخلية.
2. يوجد ضعف من حيث وجود سياسة مكتوبة تخص ارشفة البيانات والمعلومات والصلاحيات الممنوحة للموظفين في الوصل لها وحدود الوصول .

7- أظهر الاستبيان أن المنظمات المستهدفة تحترم تنفيذ وتطبيق الأنظمة والسياسات والإجراءات المعتمدة لديها بشكل جيد بمعدل بلغ 71.6%.

8- تقوم المنظمات السورية باستقبال شكاوي من كافة الأطراف وكذلك بعمليات مسح للرضا.

1. غالبية المنظمات السورية تستقبل شكاوى المستفيدين وتقوم بالرد عليها بنسبة بلغت 93%.
2. يتم استقبال شكاوى الموردين والموظفين في المنظمات السورية والرد عليها بنسبة بلغت 68%.
3. تقوم المنظمات بقياس رضا المستفيدين بشكل أعلى من المتوسط بلغ 62%.
4. لاتقوم كثير من المنظمات بقياس رضا الموظفين لديها حيث بلغت النسبة أقل من المتوسط 41%.
5. لاتقوم معظم المنظمات بنشر نتائج المسح والرضا إذ بلغت النسبة 20%.

9- تتصف علاقة المنظمات مع الأطراف الخارجية ذات الصلة بعملها بأنها علاقة عادية(متوسطة) بشكل عام.

1. تميل علاقة المنظمات السورية مع المستفيدين الى كونها جيدة نوعا ما .
2. علاقة المنظمات السورية مع الحكومة السورية المؤقتة ضعيفة.

3. يؤثر مكان العمل(الداخل -الخارج) على النظرة إلى العلاقة مع المانحين بشكل ذو دلالة إحصائية ،حيث يصف الموظفون العاملون في الداخل العلاقة مع المانحين انها عادية فيما يرى الموظفون العاملون من خارج سوريا أنها علاقة جيدة.

10- بحسب نتائج الاستبيان: تقوم المنظمات السورية بحفظ الوثائق والبيانات والمعلومات وتخزينها.

11- بحسب نتائج الاستبيان: تلتزم المنظمات السورية بتحقيق المعايير الإنسانية في العمل بنسبة أعلى من المتوسط بقليل .

1. يعتقد موظفو الداخل والخارج بأنهم يحققون المعايير الإنسانية في عملهم بنفس النسبة .
2. ترى الإناث انهم يحققون المعايير الانسانية أكثر من الذكور.
3. المستويات الادارية ضمن المنظمة تنظر بنسب متفاوتة للالتزام بالمعايير الانسانية .
4. هناك تشتت واضح حول إجابات أفراد العينة فيما يتعلق بالمعايير الإنسانية التي يحققونها أثناء عملهم.

12- تلتزم المنظمات السورية بالمبادئ الانسانية أثناء عملها بشكل جيد:

1. لايختلف النظر لمدى الالتزام بالمبادئ الانسانية حسب الجنس
2. تختلف مستويات النظر لمدى الالتزام بالمبادئ الانسانية حسب المستوى الإداري بشكل طردي .
3. هناك علاقة عكسية ضعيفة بين نظرة موظفي الداخل والخارج لمدى الالتزام بالمبادئ الإنسانية .

13- نسبة كبيرة من موظفي المنظمات لا يعرفون فيما إذا اتخذت منظماتهم تدابير لحمايتها من قانون قيصر وقوانين تمويل الإرهاب .

توصيات

1- ضرورة زيادة مستوى الإفصاحات المالية في المنظمات العاملة في الشأن السوري من خلال نشر حساباتها الختامية والإيضاحات المتعلقة بها، مع تقرير مدقق الحسابات الخارجي.

2- تفعيل الرقابة الداخلية في المنظمات السورية وتطوير مختلف معايير المساءلة الداخلية .

3- نشر ثقافة المساءلة والشفافية والنزاهة لدى العاملين في المنظمات السورية من خلال الندوات والتدريبات المتخصصة في هذا المجال .

4- تطوير قدرات وإمكانية المنظمات السورية في مجال المساءلة والشفافية مما يمكنها لاحقاً من ممارسة دور رقابي على مؤسسات القطاع العام.

5- تطوير العلاقة مع الحكومة المؤقتة والمجالس المحلية من أجل إتاحة الفرصة مستقبلاً للمنظمات للمساهمة في جهود مكافحة الفساد العام.

6- تعزيز مستمر للإجراءات والتدابير داخل المنظمات السورية الكفيلة بحمايتها من المساءلة من خلال تفعيل المساءلة الداخلية وتعزيز الشفافية والنزاهة فيها.

7- المساهمة في إنشاء مجموعات عمل من المنظمات تعمل على تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد.

8- إشراك المجتمع المدني في رسم آليات دعم الشفافية والمساءلة.

9- الاستفادة من التجارب الدولية في التغلب على المعوقات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في تعزيز الشفافية.

إدراك IDRAK

نفكر لنعمل

مركز إدراك للدراسات والاستشارات
IDRAK CENTER FOR STUDIES & CONSULTATIONS

إدراك IDRAK